ملخص البحث

فرحدينا ,التزا.11210091. 2015. " تنفيذ بنود قاعدة 9 من قاعدات المحكمة العليا رقم 11 حول سجلات الزواج كوقاية انتهاك الزوجية (دراسة في مكتب الشؤون الدينية تمفورجو، جمبر، جاوى الشرقية)" . بحث جامعي. قسم الأحوال الشخصية. كلية الشريعة. جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرفة: عرفانية زهرية الماجستير.

الكلمات الرئسية :فحص الزواج, تسجيل الزواج, الزواج الممنوع.

إنّ من أعظم وظائف مكتب الشؤون الدينية هي خدمة المجتمع ومراقبة الأحداث التي وقعت في المجتمع في الزواج الإسلامي. في تنفيذ هذه الوظيفة تواجه مكتب الشؤون الدينية عدة مخالفات اللزوم والقوانين التي تحدث بسبب الانتحال. لحلّ هذه المشكلة أوجبت الحكومة على العروس ووليّ والزواج لأن يقوموا بعملية الفحص للزواج. ومع ذلك، هذه العملية تبين أنها لم تكن قادرة على تقليل تزوير الهوية بشكل كبير. إضافة إلى ذلك وضعت الباحثة ثلاثة أسئلة وهي: 1) كيف يفهم PPN بنود قاعدة 9 من قاعدات المحكمة العليا رقم 11 حول سجلات الزواج ؟، 2)كيف تنفيذ بنود قاعدة 9 من قاعدات المحكمة العليا رقم 11 حول سجلات الزواج ؟، و 3) ما هي العراقيل لتنفيذ تنفي بنود قاعدة 9 من قاعدات المحكمة العليا رقم 11 حول سجلات الزواج وحلوله؟ وأمّا الهدف الرئيسي للبحث فهو فهم عملية تنفيذ بنود قاعدة 9 من قاعدات المحكمة العليا رقم 11 حول سجلات الزواج كوقاية انتهاك الزوجية التي قام بها PPN بطريقة شاملة.

يستخدم هذا البحث المنهج التجريبي بالمدخل الوصفي مع النهج النوعي. وجمعت مصدر البيانات الأولية من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض المخبرين المرتبطة بتنفيذ دراسة فحص الزواج خاصة الذي قام بها رئيس وموظفو مكتب الشؤون الدينية تيمبوريجو جمب. وأمّا مصدر البيانات الثانوية المستخدم فهي اللمؤلفات والوثائق في شكل نسخة من الحكم، أرشيف وملاحق قائمة الفحص للزواج، وهلم جرا.

وأمّا خلاصة فهي فهم جوهر دراسة بنود قاعدة 9 ألا وهي فحص الزواج الذي يجب أن يتم به إداريا وماديا إلى أن يعتقد PPN بعض الحقيقة للبيانات من الولي والعروس. يتم الحصول

على هذا الفهم مع أسلوب التفسير النحوية، منهجية وتيليولوجيس. وأمّا الآثار المترتبة على هذا التفاهم، والتزامات ضريبة القيمة المضافة والاضطلاع بإجراءات مناسبة، وجنبا إلى جنب مع الحكمة التي تتكيف مع ظروف المجتمع. ومع ذلك، النتائج التي تحققت لم تبلغ بعد هدف لعدة من العقبات والصعوبات الداخلية والخارجية. وتشمل العرقبات الداخلية عدم وجود مظلة القانون المتصلة بوجود P3Nالتي تسهم كثيرا في الضريبة على القيمة المضافة، وقلة عدد الموظفين في مكتب الشؤون الدينية. أما بالنسبة للعقبات الخارجية، إلا وهي الصعوبة في مواجهة المجتمع تيمبوريجو. مع أنّ المجتمع وكبارهم فيه لهم نظرة تقليدية ، بينما السكان المحليين معظمهم مدوريون الذين يستحقون التقاليد والعادات القوية التي صعب تغييرها. وبالإضافة إلى ذلك، المستوى من المعرفة القانونية المحلية من المجتمع مختلفة، هناك من يتمسك بالقانون وهناك أيضا من أعمى به وتوفر صعوبات مختلفة لهاؤلاء الموظفين. وأمّا الخطوة الرئيسية لحل هذه العقبات الخارجية فهي التعاون الوثيق مع كبار المشايخ في هذه المنطقة.